

تاريخ القبول: 2023/03/04

تاريخ الإرسال: 2022/02/04

تاريخ النشر: 2023/06/03

## الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها ILLEGAL IMMIGRATION AND INTERNATIONAL EFFORTS TO STOP IT

لعفريت مسعودة<sup>1</sup>، بالنور سلمى<sup>2</sup>جامعة البليدة -2- (الجزائر)، [massoudalafrit0519@gmail.com](mailto:massoudalafrit0519@gmail.com)جامعة البليدة -2- (الجزائر)، [selmabennour4@gmail.com](mailto:selmabennour4@gmail.com)

### المخلص:

أخذت الهجرة غير الشرعية بعدا عالميا من خلال الرأي العام، حيث تعددت مسمياتها فيطلق عليها الهجرة السرية أو غير النظامية أو غير القانونية أو الوصول بالأسود وأخيرا ما يسمى بالحرقة، وهي تسلل شخص ما إلى دولة ما دون أن يحمل جنسية أو وثائق مزورة رغبة في العيش الكريم والحصول على منصب عمل، كما تعددت وسائلها وطرقها والحلم واحد وهو الوصول إلى الضفة المقابلة، ويكون ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو، وفي بعض الأحيان تكون الهجرة شرعية ويعد ذلك تتحول إلى هجرة غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية ومعظم الهجرة غير الشرعية تتم عن طريق البحر.

وتهدف هذه الدراسة للتطرق إلى الهجرة غير الشرعية من خلال مفهومها وأهم أسبابها والآثار التي تسببها للبلد المصدر أو المستقبل ومعرفة الجهود الدولية لمعالجة هذه الظاهرة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الهجرة غير شرعية ظاهرة لها أبعاد خطيرة ولها آثار سلبية تعود على المجتمع بالسلب خاصة في ظهور شبكات من منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين. وتم التوصل أن هناك تباين واضح بين الدول الأوروبية في مواقفهم في التعامل مع الهجرة غير الشرعية وهذا راجع إلى سياسة كل دولة.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، الهجرة غير شرعية، الدوافع، الآثار، الجهود الدولية.

### Summary:

Illegal immigration has taken a global dimension through public opinion, as it has many names, so it is called secret, irregular or illegal immigration or black access and finally the so-called Harga, which is the infiltration of a person into a country without holding a nationality or forged documents in order to live a decent life. And obtaining a job position, as its means and ways are numerous, and the dream is one, which is to reach the opposite bank, and this is by land, sea or air, and sometimes migration is legal and then turns into illegal migration, which is known as illegal residence and most illegal migration Legitimacy is carried out by sea.

This study aims to address illegal immigration through its concept, the most important causes and effects it causes to the source country or the future, and to know the international efforts to address this phenomenon.

The most important finding of this study is that illegal immigration is a phenomenon that has dangerous dimensions and has negative effects on society, especially in the emergence of organized crime networks among illegal immigrants. It was found that there is a clear discrepancy between European countries in their positions in dealing with illegal immigration, and this is due to the policy of each country.

**Keywords:** migration, illegal immigration, motives, effects, international efforts.

لعفريت مسعودة : [MASSOUDALAFRIT0519@GMAIL.COM](mailto:MASSOUDALAFRIT0519@GMAIL.COM)

## 1. مقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، وقد ارتبطت بالإنسان منذ القدم. فالإنسان بطبيعته يبحث عن الظروف المعيشة الأفضل للحياة. وقد أصبحت القارة الأوروبية بمثابة اللحم الذي يراود المهاجرين فهي تعني العيش في أمان واستقرار وازدهار اقتصادي ومستقبل آمن. غير أن أوروبا التي استقبلت أعداد كبيرة من المهاجرين منذ فترات طويلة، وأبح جزءا من الكيان الاجتماعي والاقتصادي وربما السياسي فيها، بدأت تعاني من مشكلات وانعكاسات ومصاعب: أمنية واقتصادية واجتماعية، وهو ما حتم على الدول الأوروبية مواجهة قضية الهجرة لاسيما غير الشرعية بمجموعة من الإجراءات والقوانين والتي مثلت التحول في سياساتها في التعامل تجاه تلك القضية.<sup>1</sup>

كما تعتبر الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي تسلل شخص أو جماعة عبر الحدود البرية أو البحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير قانونية، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية. وللحجرة غير الشرعية دوافع وأسباب أدت إلى تناميها كالأوضاع التي تعيشها مجتمعات الدول الفقيرة والنامية من فقر وبطالة وعدم استقرار، كما لها آثار متعددة سواء على البلد المصدر أو المستقبل من ناحية اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية. ولمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عملت الدول الأوروبية على القضاء على أسباب هذه الظاهرة وذلك بوضع خطط وبرامج وبذل جهود للحد منها، وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه

الدراسة في التساؤل الأساسي التالي: ماهي دوافع الهجرة غير شرعية وأثارها على المجتمعات؟ وماهي الإستراتيجيات والجهود الدولية لمواجهة هذه الظاهرة؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن صياغة التساؤلات التالية:

- ماهي أسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير شرعية؟ وما هي الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المجتمعات؟

- ما هي السياسات التشريعية والمواثيق الدولية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

وتهدف الدراسة إلى الاقتراب من هذا الموضوع من خلال محاولة التعرف على الأسباب والدوافع التي أدت إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التعرف على أهم آثارها السلبية على المجتمعات. وتقديم أهم السياسات التشريعية والمواثيق الدولية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد من الآثار الناجمة عنها.

وبغية الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة التي تعد في الأساس دراسة نظرية تم الاعتماد على المنهج الوصفي ليتمشى مع مثل هذه الدراسات.

## 2. الإطار النظري والفكري للهجرة غير الشرعية -دوافعها وآثارها-

### 1.2 الهجرة غير شرعية قراءة في المفهوم

#### 1.1.2 تعريف الهجرة

عرفت المنظمة العالمية للهجرة الهجرة على أنها: "تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد.<sup>2</sup>

كما تعرف على أنها: "ظاهرة اجتماعية وجدت ومازالت توجد في كل زمان ومكان وهي الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من مكان إقامة دائمة

اعتادوا عليه إلى منطقة أخرى لمدة قد تقصر أو تطول وتمتد لتشمل الحياة الباقية للشخص بأكملها، إنها كل حركة عبر الحدود عدا الحركات السياحية.<sup>3</sup>

تعرف الهجرة ديموغرافيا أنها: "عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد، أو خارج حدود البلد وتحدث الهجرة نتيجة لعدة أسباب، كما وجدت عدة نظريات مفسرة لها، وتقسّم الهجرة إلى عدة أنواع: داخلية وخارجية حرة أو إجبارية، دائمة أو مؤقتة وغير ذلك من التقسيمات، إذا الهجرة تعني عملية التحرك للسكان سواء داخل الحدود الوطنية أو خارجها، سواء كانوا اللاجئين أو النازحين، أو المهاجرين الاقتصاديين.<sup>4</sup>

### 2.1.2 تعريف الهجرة غير الشرعية

للحجرة غير الشرعية مسميات عديدة منها الهجرة غير النظامية، الهجرة السرية والهجرة غير القانونية، والوصول بالأسود، كل هذه التسميات المختلفة تصب في مدلول واحد وهو الهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي: "سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.<sup>5</sup>

كما تعرف على أنها: "التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية ثم تتحول فيما بعد إلى صفة غير شرعية وهذا ما يعرف بالإقامة الغير الشرعية.<sup>6</sup>

### 2.2 دوافع الهجرة غير الشرعية

تتمثل أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في النقاط التالية:

**1.2.2 أسباب سياسية:** من الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية، وتسود النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة، وكذلك كثرة الثورات الداخلية، والانقلابات العسكرية، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة، وهناك أيضا بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها للبحث عن الحرية الدينية والسياسية، وذلك رغبة في الفرار من الاضطهاد الذي يصادفهم في أوطانهم الأصلية.<sup>7</sup>

**2.2.2 دوافع اجتماعية:** ويتضمن الفكرة التي يصنعها المهاجر في مخيلته عن المكان المستقبلي (أوروبا) كونه مهيا بكل ظروف المعيشة السهلة والأمن رغم مخالفة الواقع لذلك، كما يدخل ضمنه عامل ضعف الولاء والانتماء للدولة المتسلل منها، فضلا عن التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية، حيث تراجع دور الأسرة التربوي، وانتقلت عملية تنشئة الأطفال إلى مؤسسات أخرى كالإعلام والانترنت...بالإضافة إلى تراجع السلطة الأبوية المعروفة لدى مجتمعاتنا العربية وعدم التوافق مع تقاليد وعادات الدول المهاجر منها، وأخيرا يمكن اعتبار عامل الزيادة السكانية وصعوبة الحصول على فرص العمل وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مختلف دول المغرب العربي من أبرز العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في فخ الجرائم أبرزها الهجرة غير الشرعية.<sup>8</sup>

**3.2.2 عوامل اقتصادية:** لا شك أن القاسم المشترك الأعظم في أسباب الهجرة هو انخفاض المستوى المعيشي والفقر المطلق، الذي يدفع كثيرا من المهاجرين إلى التدفق نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة، أملا في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي. ويمكن تحديد العوامل الاقتصادية في:

- الفقر والعوز المادي وسوء الأحوال الاقتصادية في البلد المتصل منه؛
- تدني مستوى المعيشة، وضعف القوة الشرائية؛
- تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها.<sup>9</sup>

كل هذه العوامل تؤدي بالفرد للهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، للبحث عن العمل لتحسين مستواه المعيشي والخروج من دائرة الفقر والبطالة والعوز المادي.

#### **4.2.2 عوامل جغرافية وديموغرافية**

- **العوامل الجغرافية:** إن للعوامل الجغرافية والبيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة أو الجفاف والكوارث الطبيعية تعتبر كعوامل طرد للسكان. أيضا القرب الجغرافي فأوروبا لا تبعد عن الجزائر وبلدان المغرب العربي إلا بمسافات قليلة، إذ تبعد إسبانيا عن المملكة المغربية بـ 14.4 كلم (مضيق جبل طارق)، وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تيموشنت وبنو صاف بـ 150 كلم، في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 200 كلم، هذا القرب خلف لدى الشباب الطمع وعبور البحر والتفكير في شتى الوسائل من أجل تحقيق الحلم الكبير وهو الوصول إلى أوروبا. إضافة إلى هذا الموقع الإستراتيجي الهام التي تحتله الجزائر بتوسطها بلدان المغرب العربي ويحدوها الشاسعة مع الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فالحدود الجزائرية مع النيجر تقدر بـ 1300 كلم ومالي بـ 1280 كلم وليبيا بـ 1250 كلم وتونس بـ 955 كلم، الصحراء

الغربية بـ143 كلم وموريتانيا بـ 520 كلم، وبالتالي فإن تعدد الحدود الجزائرية وشساعتها يصعب مراقبتها ويشجع المهاجرين الغير الشرعيين من التسلل والعبور، فإن الجزائر تعتبر كأهم منطقة عبور للمهاجرين الغير الشرعيين من إفريقيا وآسيا إلى الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها تعتبر كدولة مصدرة للمهاجرين الغير الشرعيين منها وإلى أوروبا، فالهجرة الغير شرعية منتشرة في كافة القارة الإفريقية، ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة.<sup>10</sup>

- **العوامل الديموغرافية:** تعتبر العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوروبا وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أو الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة.<sup>11</sup>

### 3.2 آثار الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من آثار الهجرة غير الشرعية سواء على البلد الأم أو البلد

المستقبل للمهاجرين من عدة جوانب وسنذكرها في الآتي:

#### 1.3.2 الجانب الأمني والسياسي: وتتمثل في:<sup>12</sup>

- تشير الدراسات أن تهريب البشر وهذه الجريمة من وسائلها الهجرة غير الشرعية خطر على الأمن الوطني والسياسي فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة

- وسط المهاجرين غير الشرعيين، مما يؤدي إلى خلق خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في وسط الدول المستقبلية؛
- قد يستغل أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة ولزعزعة أمنها واستقرارها؛
  - الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية؛
  - تكبد الهجرة غير الشرعية الدولة أعباء مادية للاحقة واحتجاز وتسفير المهاجرين غير الشرعيين؛
  - العمالة غير شرعية تزيد من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات؛
  - تشكيل عصابات إجرامية داخل البلدان خاصة إذا كان الحراق بدون مأوى أو مقر يستقر فيه؛

### 2.3.2 الجانب الاجتماعي: يمكن حصرها في النقاط التالية:<sup>13</sup>

- ظاهرة الزواج من الأجنبيات وهذا راجع لبحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع لوجوده الأمني داخل الدولة غالبا ما ينتج عنه الطلاق، وبالتالي مشكلة نسب الأطفال وظهور جيل غير سوي من الشباب؛
- ترسيخ قيم دونية، والعمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلية للمهاجرين؛
- ظاهرة الأقليات الذين يتواجدون في أماكن معينة تجمعهم ثقافة خاصة فيحاولون إثبات وجودهم بالضغط على المجتمع قد تصل أحيانا إلى العنف والتدمير؛
- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية أبناء الدولة.

- الجريمة المنظمة وخاصة تهريب البشر والاتجار بهم، كذلك إيجاد المهاجر غير الشرعي صعوبة كبيرة للحصول على عمل مما سيدفعه إلى استخدام العديد من أنواع العنف.

### 3.3.2 الجانب الاقتصادي: تتمثل أخطار الهجرة غير الشرعية في النقاط التالية:<sup>14</sup>

- التأثير على حجم الإنتاج والناجح القومي، مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير والاستيراد، واختلال الميزان التجاري وانخفاض الناتج القومي، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة؛
- هدر رأس المال البشري، حيث تتدهور قيمة رأس المال البشري ويقل عمله الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسلبين للمواطنين في فرص العمل؛
- هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين، والتي كان من الممكن الاستفادة منها في مجالات إنتاجية وتنموية أخرى؛
- انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بشكل مباشر على الفرد وأخلاقه واحترامه لنفسه وللآخرين؛

### 4.3.2 الجانب الصحي: إن للهجرة غير الشرعية آثارا صحية يحملها المهاجرون

خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز، فمنهم من أصيب بمرض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراضا متوطنة، مثل الملاريا، الالتهاب السحائي، الإيدز والسل، ومن هنا تظهر الآثار جلية وواضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات. وفي ظل تقاوم ظاهرة الهجرة السرية في السنوات الأخيرة وتزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب، ولعل ذلك هو الذي دفع الكثير من بلدان شمال إفريقيا إلى فرض الشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح والمسافرين العاديين احتياطيا وحماية من

انتشار الأمراض المعدية، ولذلك فإن المهاجرين السريين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم، بل إن جلهم لا يحمل حتى وثائق وجوازات سفر إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللازمة لدفع نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون تحت مظلة التأمين الصحي.

فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفسه وحماية لسكان البلدان التي تستقبل هؤلاء المهاجرين، وسواء أكانوا في وضع هجرة شرعية أم غير شرعية فإن الحرص على الصحة العامة للمواطنين أمر ضروري ومن واجبات أية دولة في العالم سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة البحر الأبيض المتوسط أو أي نقطة من أصقاع العالم.<sup>15</sup>

### 3. الاستراتيجيات الدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

#### 1.3 جهود الدول لمعالجة الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية:

تقوم منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الجهود في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة السرية، حيث أنشأت نظاما متكاملًا لمنع هذه الظاهرة، كما تقوم كافة الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة ومعاينة منظمها، إلا أن حقيقة الأمر تظهر أن هناك أجهزة ذات اختصاص أصيل في هذا المجال، وأجهزة أخرى لها اختصاص عرضي ومن أهم هذه الأجهزة مايلي:<sup>16</sup>

1.3. 1. لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية: وهي إحدى الهيئات الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي الجهاز المنوطة به تقرير السياسات العامة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد أوكل إليها مهام عقد المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بهدف التوصل إلى أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية لمكافحة الظواهر الإجرامية، وتتشكل من ممثلي (40) حكومة، وتعد دورتها سنويا

منذ عام 1992، وهي تمثل الهيكل المختص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة؛

### 2.1.3 بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، وقد احتوى هذا البروتوكول على مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها لمواجهة الهجرة غير النظامية، وأوجب بروتوكول على الدول الأطراف تبادل المعلومات فيما بينها لمكافحة ومعالجة هذه الظاهرة. فضلا عن القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في عام 2011، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور باللجنة الداخلية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمن وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والأمني لجميع المهاجرين؛

### 3.1.3 مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة:

تعد مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أهم مؤشرات الاهتمام الذي توليه المنظمة والتي تعقد كل خمس سنوات، وكانت هذه المؤتمرات بمثابة المنتديات الدولية الرئيسية لتبادل المعلومات والخبرات ومقارنة ممارسات العدالة الجنائية، وإيجاد حلول للجريمة وتطوير السياسات الدولية اتجاه هذه الظاهرة.

### 2.3 معالجة الهجرة غير الشرعية في قوانين بعض الدول الأوروبية:

تشهد الفترة الجارية تعبئة سياسية وأمنية على صعيد بلدان الاتحاد الأوروبي، في صيغ لقاءات مرنة تشارك فيها الدوائر الأمنية للبلدان الأوروبية أدناه، التي تقصدها غالبية تيارات الهجرة السرية، وهي بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا. لهذا سنتناول هذه الدول على النحو التالي:

**1.2.3 بريطانيا:** اتخذت بريطانيا عددا من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين إليها تمثل أهمها في إصدارها لقانون جديد في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2013 يضع العديد من القيود على المهاجرين واللجئين. وقد تضمن هذا القانون العديد من البنود، منها أنه يجبر مالكي العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم، ويمنع المقيمين بصورة غير شرعية من فتح حسابات مصرفية، ويمنح للسلطات البريطانية حق تفسير المجرمين الأجانب إلى بلدانهم أولا ثم الاستماع إلى استئنافهم لاحقا، وبهذا أصبحت الهجرة قضية ساخنة في بريطانيا، وذلك بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الأزمة الاقتصادية الأوروبية وإجراءات الحكومة التشقيقية. كما أطلقت أجهزة مراقبة الحدود البريطانية حملة دعائية تهدف لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يتواجدون في ميناء (كاليه) الفرنسي من القدوم إلى بريطانيا ليست مكانا جيدا للإقامة فيه، وأن الحياة هناك صعبة وملئمة بالتحديات والعقبات، لهذا فقد وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقا للتعامل مع مهاجرين "غير الرسميين" في مدينة "كاليه"، حيث قرر الجانبان إقامة مركز للتحكم والقيادة تديره جهاز الشرطي بصفة مشترك؛<sup>17</sup>

**2.2.3 إيطاليا:** بإلقاء نظرة على تطور الأزمة منذ عام 2011 الذي سجل تغييرا نوعيا في ظاهرة "الهجرة غير الشرعية"، نجد أن الهجرة كان مسارها الرئيسي ينطلق من شمال إفريقيا عبر البحر المتوسط، وصولا إلى السواحل الإيطالية. وفي عام 2013 تم إطلاق عملية "ماري نوستروم" الإيطالية. وتم إطلاق هذه العملية لضبط الحدود البحرية الإيطالية بعد حادثين مأساويين لغرق مركبي هجرة غير شرعية راح ضحيتهما نحو 400 شخص. وقد تمكنت "ماري نوستروم" على مدار عام من اعتراض نحو 150 ألف شخص في مياه المتوسط مع إعادتهم لبلدانهم سالمين. كذلك مع تزايد أعداد المهاجرين عبر المتوسط وتحت ضغوط إيطالية، اضطر

الاتحاد الأوروبي للاستجابة لروما، وتم الإعلان عن عملية " ترايتون ". كما وصف رئيس الحكومة الإيطالي (ماتيو رينتسي) المهجرين بأنهم تجار رقيق من القرن الثامن عشر، وقال إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يتخذ موقفا موحدا لمكافحة تهريب المهاجرين من المنبع في الدول الإفريقية وقال رينتسي في كلمة ألقاها أمام مجلس النواب بعد مقتل مئات في كارثة غرق بالبحر المتوسط، إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون له دور أوضح وبدعم من الأمم المتحدة في دول إفريقيا جنوب الصحراء التي يأتي منها المهاجرون، وأكد " أن الالتزامات الملموسة التي ستحاول إيطاليا تثبيتها في اجتماع المجلس الأوروبي هي التدخلات في بلدان المنشأ، وتدمير قوارب الهجرة، ومد حالة الطوارئ لتكون مشتركة بين جميع البلدان، والتعاون مع الأمم المتحدة لجهود مشتركة على الحدود الجنوبية للبيبا. وتبعاً لذلك اتخذت إيطاليا العديد من التدابير والإجراءات التي حاولت من خلالها تقييد وتقليل معدلات الهجرة إليها. فقد أصدرت السلطات الإيطالية قانوناً في عام 2009 يسمح لها بمعاينة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام، وغرامة تزيد على 10 آلاف يورو وترحيل قسري إلى موطنه الأصلي؛<sup>18</sup> إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد، إعادة النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها، تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين.<sup>19</sup>

**3.2.3 إسبانيا:** اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتثبيد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها: المشروع الإسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاضي ببناء جدار حدودي. يصل ارتفاعه ستة أمتار، وهذا الجدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة، وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام، وبالأشعة تحت الحمراء. وفي الوقت نفسه، قامت إسبانيا بإنشاء مراكز

للمراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة الحصان البحري"، لمراقبة عمليات الهجرة السرية في جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا، بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون يورو، ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والإسبانية، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورو-متوسطي، لمحاربة الهجرة غير الشرعية. كما بدأت إسبانيا في تعزيز حدودها مع المغرب عبر وضع أسلاك شائكة إضافية وذلك للحد من وصول المهاجرين غير الشرعيين الذين يعتبرون منطقة (مليبية) بوابتهم الوحيدة لأوروبا. حيث جرى وضع أسلاك شائكة على القسم الأعلى من السياج الحدودي بارتفاع سبعة أمتار بنحو 11 كيلومتر حول (مليبية) التي تسيطر عليها إسبانيا؛<sup>20</sup>

**4.2.3 فرنسا:** إن دخول فرنسا في مجموعة الاتحاد الأوروبي وتغير المناخات الاقتصادية والسياسية في الإطار العالمي شجها إلى مزيد من التشدد في التعاطي مع ظاهرة الهجرة السرية تحت تأثير جملة من الاعتبارات، ولضمان ذلك قامت الدولة الفرنسية بمراجعة كاملة لنصوصها القانونية وترتيباتها الإدارية متعلقة بالهجرة مع خصوصية الهجرة لطلب اللجوء، وتبعاً لذلك أصدرت فرنسا مجلة قانونية تنظم دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء.

جدير بالذكر ارتبط سن أسوأ قانون هجرة في تاريخها بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية وتوصل ساركوزي أن هذه الهجرة تشكل مصدر توتر وتهديد في فرنسا، هذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على البرلمان في 17 / 6 / 2006 عرف فيما بعد بقانون ساري كوزي للهجرة وهو القانون رقم (2006/911)، يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر القانون المختارة الذي سن في 24 / 7 / 2006.

وتجدر بالذكر قد جاءت القانون (911 / 2006) بتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بعشر سنوات بدلا من سنتين أو ثلاثة سنوات للمتزوج من فرنسية أو متزوجة من فرنسي، وبما هذا هو الجانب الإيجابي الوحيد الذي أقره القانون لمصلحة المهاجر، وعند وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا عام 2007 قام باستحداث وزارة لم تعدها فرنسا من قبل أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية، وتولى هذه الوزارة "بريس هوتقوا" اتهمت بعض الوزير بأنه وزير التطهير العرقي، وهذا ما يجسد فكرة نيكولا ساركوزي فيما يعرف بالهجرة الانتقالية.<sup>21</sup>

### 3.3 آليات التعامل الأمني للاتحاد الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية:

من بين أهم الآليات الأمنية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مايلي:<sup>22</sup>

**1.3.3 تشكيل قوات الأورو فورس (EURO FORCE):** يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1990، حيث قررت الدول الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي بدأت وظائفها فعليا عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف بـ Force euro وأخرى بحرية تسمى بـ euro mar force ، والقوتان يمكنهما التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة التي تتكون من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا، وتمثل الوظيفة الرئيسة في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا. وعلى إثر تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك تبنى الإتحاد الأوروبي لاحقا فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002، حيث وافقت الدول الخمسة عشر الأعضاء آنذاك على تشكيل هذه النوع من القوات، بغرض الحفاظ على الاستقرار والأمن الأوروبي، وتعد محاولات منع الهجرة غير الشرعية من أبرز الأهداف، إضافة إلى مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات...

**2.3.3 إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX):** تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير الشرعية إلى معضلة أمنية في أوروبا، فقد تم إنشاء هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2003 بهدف رئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العلمية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي والربط المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحدي عشر من سبتمبر 2001، وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسمياً في أكتوبر 2005، وأسست مركزها في " وارسو" حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عملياً مشتركة لدولها الأعضاء؛

**3.3.3 إنشاء مراكز الاعتقال والترحيل (الطرد):** فور إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين على السواحل الأوروبية واحتجازهم بمراكز خاصة، ليتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، فقد سمح القانون الذي صدر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 بتبني اتفاق أوروبي خاص بالهجرة غير ملزم أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، إذ فرض هذا الاتفاق رقابة شديدة ومكثفة بهدف جمع أسرار المهاجرين غير الشرعية، ودعا الدول الأعضاء إلى السعي لتبني أسلوب الطرد والترحيل، والدخول من جديد في اتفاقيات ملزمة مع الدول الأصلية للمهاجرين، خاصة مع ليبيا وتونس؛

**4. خاتمة:** من خلال ما تم عرضه في ورقتنا البحثية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- الهجرة غير الشرعية ظاهرة لها أبعاد خطيرة ولها آثار سلبية تعود على المجتمع بالسلب خاصة في ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين؛

- تسعى الدول إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول واتفاقيات وسياسات ملائمة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛
- أسباب الهجرة غير الشرعية تتنوع وتتعدد حسب نوع الهجرة وظروف الهجرة وكلها تنحصر في الأسباب الاقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وقانونية...
- هناك تباين واضح بين الدول الأوروبية فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، وإسبانيا في مواقفهم في التعامل مع الهجرة غير الشرعية؛ فهي تعتمد بشكل على السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية على حدة؛
- في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:
- ضرورة وضع برامج تنموية وخلق فرص عمل من أجل محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؛
- إعادة النظر في الاتفاقيات والتشريعات وتفتيحها وفرض عقوبات صارمة للحد من هذه الظاهرة؛

## 5.المراجع

- <sup>1</sup> محمد زهير عبد الكريم، "سياسات دول الإتحاد الأوربي تجاه قضية الهجرة غير الشرعية"، المجلات الأكاديمية العلمية، 2020، ص 56.
- <sup>2</sup> بورزق أحمد، حجاج مليكة، "أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد1، العدد9، 2018، ص 280.
- <sup>3</sup> نسيم بورني، نور الدين عزوز، "قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد2، العدد4، 2020، ص 65.
- <sup>4</sup> بن زايد ريم، "واقع وأسباب الهجرة الغير الشرعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 3، 2021، ص 25.
- <sup>5</sup> ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2012/2011، ص 15.

- <sup>6</sup> بن زايد ريم، المرجع السابق، ص 26.
- <sup>7</sup> لامية طالة، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن الإنساني -قراءة لمؤشرات الظاهرة في بلدان ثورات الربيع العربي-"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد4، العدد2، 2021، ص 97.
- <sup>8</sup> شاعة محمد ويوسفي علاء الدين، "إشكالية هجرة المغاربة غير الشرعية نحو الفضاء الأوروبي: الدوافع واستراتيجيات الحد منها"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، العدد1، 2019، ص 18.
- <sup>9</sup> دريفل سعدة، "الهجرة غير الشرعية: العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها"، جامعة زيان عاشور، الجلفة -الجزائر، د س، ص 168.
- <sup>10</sup> بن زايد ريم، المرجع السابق، ص ص 32-33.
- <sup>11</sup> ساعد رشيد، المرجع السابق، ص 67.
- <sup>12</sup> بن صغير فارس، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وتدابير التصدي، جامعة البلدة-2"، د س، ص 319.
- <sup>13</sup> لامية طالة، المرجع السابق، ص102.
- <sup>14</sup> دريفل سعدة، المرجع السابق، ص 173 .
- <sup>15</sup> لامية طالة، المرجع السابق، ص ص 102-103.
- <sup>16</sup> كريم طه طاهر شريف، "الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها"، مجلة كلية القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 35، 2020، ص ص 194، 195.
- <sup>17</sup> كريم طه طاهر شريف، "الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها"، مجلة كلية القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 35، 2020، ص ص 191-192.
- <sup>18</sup> واثق عبد الكريم حمود، "موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الأفريقية)"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، د س ، ص ص، 366، 367.
- <sup>19</sup> نهائلي حفيظة، مروة غديري، ظاهرة الهجرة غير الشرعية -الجزائر أنموذجاً-، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد8، العدد4، 2021، ص 426.
- <sup>20</sup> واثق عبد الكريم حمود، المرجع السابق، ص ص، 366، 367.

<sup>21</sup> كريم طه طاهر شريف، المرجع السابق، ص ص 192، 193.

<sup>22</sup> سفيان بوسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي "قراءة في أمانة الظاهرة"، مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد، د س، ص ص 221، 222.